



الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الثانية والعشرين
(24-27 شباط/فبراير 2020)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية 2020

الملحق رقم 13



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الثانية والعشرين
(24-27 شباط/فبراير 2020)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2020

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الثانية والعشرين. وتناولت اللجنة البنود التالية: الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020، "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"؛ والاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ووضع الصيغة النهائية لبرنامجها المتعدد السنوات لإجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً؛ ورصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعَت أسماؤها بالفعل من القائمة؛ وتحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رفعت أسمائها منها؛ وتقديم إسهامات في الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل المقبل لصالح أقل البلدان نمواً.

وفيما يتعلق بموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020، شددت اللجنة على أن الاتجاهات في عدم المساواة وتغير المناخ تؤدي إلى تأخير إنجاز خطة عام 2030. وتتزايد أوجه عدم المساواة في الدخل والأبعاد الأخرى المتعددة للرفاه، كما أن الاستجابة العالمية الضعيفة لتغير المناخ تؤدي بالناس إلى التأخر عن الركب. ولا يمكن التعامل مع عدم المساواة وتغير المناخ بوصفهما مسألتين على هامش سياسات التنمية المستدامة. فهما في صميم نظم التآزر والمفاضلات التي تشكل أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق تحول يتناسب مع حجم التحدي الذي تطرحه أهداف التنمية المستدامة، وعدم المساواة وتغير المناخ استراتيجيات متسقة تسخر عمل الجهات الفاعلة العامة والخاصة والمجتمع المدني، مما يتيح فرصاً للعمل والاستثمار. ومن شروط نجاح هذه الاستراتيجيات وجود نظام قوي وداعم متعدد الأطراف. وينبغي للمجلس أن يروج لاتباع عملية شاملة لإصلاح القواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف لكفالة دعمها للتنمية المنصفة والخضراء.

واستعرضت اللجنة تحليلها بشأن انعكاس المبادئ الرئيسية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2018. ومن بين النتائج الرئيسية، سلّطت اللجنة الضوء على أن سبل وضع الاستعراضات الوطنية الطوعية موضع التنفيذ ما زال يعترضها الغموض في كثير من الأحيان، وذلك رغم أن معظم البلدان يعترف بمبدأ عدم ترك أحد وراء الركب. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، أعربت اللجنة عن قلقها لأن بعض الأهداف من قبيل تعزيز الهامش السياسي والقيادة أو نظم تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً ذُكرت بالكاد. كما أن النتيجة التي مفادها أن الهدف 10 المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة يحظى بأقل قدر من الاهتمام في الاستعراضات الوطنية الطوعية قوبلت بالقلق.

ووضعت اللجنة الصيغة النهائية لبرنامجها المتعدد السنوات المتعلق بالاستعراض الشامل للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وفي الوقت الذي أكدت فيه المفهوم الأساسي للمعايير، فقد قامت بتبسيط هيكل هذه المعايير، وتوسيع نطاق تغطيتها للعوائق الهيكلية التي تعترض التنمية المستدامة، وتعزيز ما تنطوي عليه من مكونات فردية. وستطبق المعايير المنقحة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً لعام 2021، باستخدام القواعد المعمول بها في مجال الرفع من القائمة والإدراج فيها. وعززت اللجنة أيضاً تطبيق المعايير، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق المعلومات الإضافية التي تستخدمها قبل تقديم توصيات بالرفع من القائمة. وترى اللجنة أن نتائج الاستعراض ستسهم في تحويل المناقشة بشأن الرفع

من القائمة إلى ما يتجاوز عملية التصنيف القطري وتوجيهها لتصبح مناقشة بشأن الكيفية التي يمكن بها لبلد ما أن يعزز ما تولّد لديه من زخم نحو التنمية المستدامة بدعم من المجتمع الدولي.

واستعرضت اللجنة، خلال رصدها للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً أو تلك التي رفعت أسمائها بالفعل من هذه الفئة، حالات أنغولا، وبوتان، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو الجاري رفع أسمائها من القائمة، وحالة غينيا الاستوائية التي رُفع اسمها من القائمة. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء انخفاض الدخل وارتفاع التفاوت ومحدودية التنوع في أنغولا وغينيا الاستوائية. وستواصل رصد هذه البلدان عن كثب من حيث استدامة الدخل واستقرار الاقتصاد الكلي. وناقشت اللجنة أيضاً الإجراءات الرامية إلى تحسين فعالية آلية الرصد وتشجيع مشاركة البلدان في عملية الرصد.

وأكدت اللجنة من جديد أن العديد من أقل البلدان نمواً يشعر بالقلق إزاء فقدان تدابير الدعم الدولي عقب رفع اسمه من القائمة. وفي هذا الصدد، واصلت اللجنة عملها بشأن تحسين الدعم المقدم إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة وتلك التي رفعت أسمائها منها مؤخراً. وأوصت اللجنة بمواصلة المبادرات الرائدة الحالية بشأن تحسين عملية دعم البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة. ودعت أيضاً إلى تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من المساعدة للبلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والتي رفعت أسمائها بالفعل منها، حيثما أمكن، لكفالة استمرار تقدمها في مجال التنمية المستدامة بعد رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً.

وكررت اللجنة توصيتها بأن يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً موضوع "توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" كإطار تنظيمي لبرنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2021-2030. والإطار المقترح مستمد من التحليل القائم على الأدلة الذي أجرته اللجنة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة الرئيسية. ومن شأن اعتماده أن يوفر الأساس لنهج متكامل ومتسق لصياغة إجراءات السياسة العامة اللازمة للتغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها أشد البلدان حرماناً. ومن شأن ذلك أن يسهم في ضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب، مما يعزز أحد العناصر الرئيسية من عناصر عقد العمل والتنفيذ لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المحتويات

الصفحة	الفصل
6	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها
10	الثاني - العمل المعجّل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة
14	الثالث - الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
16	الرابع - استعراض شامل لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً
16	ألف - معيار الدخل
16	باء - الدليل القياسي للأصول البشرية
18	جيم - الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي
20	دال - تطبيق المعايير
22	الخامس - رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها من القائمة
22	ألف - مقدمة
22	باء - البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة
25	جيم - البلدان التي رُفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً
25	دال - تحسين آلية الرصد
26	السادس - تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها
29	السابع - إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً
31	الثامن - الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية
32	التاسع - تنظيم الدورة
	المرفقات
33	الأول - قائمة بأسماء المشاركين
35	الثاني - جدول الأعمال

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

1 - توصي لجنة السياسات الإنمائية بأن يقوم المجلس على وجه الاستعجال، من أجل التعجيل باتخاذ إجراءات بشأن أهداف التنمية المستدامة وكفالة وضع البلدان على طريق التنمية المنصفة والمستدامة حتى عام 2030 وما بعده، بمباشرة عملية تشاورية مفتوحة بهدف إصلاح القواعد المتعددة الأطراف لجعلها تقضي إلى تحول عالمي نحو التنمية المنصفة والمستدامة. وينبغي أن تحدد العملية القواعد التي تقف في طريق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة العالمية لعدم المساواة وتغير المناخ، وأن تضع خرائط طريق لمعالجتها، بدعم من شبكة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الدولية ذات الصلة. وترى اللجنة أن المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للعملية التي يقدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة نموذجاً لها. وفي الفصل الثاني من هذا التقرير، تقترح مبادئ ومسائل ذات أولوية لهذه العملية.

باء - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس

الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

2 - ستواصل اللجنة تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية تمشياً مع المنهجية التي استحدثتها لهذا الغرض. وتهنئ اللجنة البلدان على مشاركتها بهمة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وتدعو إلى إدخال مزيد من التحسينات على فعاليتها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإدراج استراتيجيات أقوى لتنفيذ مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وعلى نحو ما دعت إليه خطة عام 2030، ينبغي أن تعطي هذه الاستراتيجيات الأولوية لمن هم أكثر تأخرًا عن الركب وأن تتجاوز الحماية الاجتماعية لتشمل إيجاد فرص عمل لائقة ومنتجة والاستثمار في الهياكل الأساسية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للإبلاغ عن تنفيذ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، وهو هدف يحظى بأقل قدر من الاهتمام في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي جرى تحليلها. ولتعزيز عملية المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفها محفلاً لتبادل الخبرات في تنفيذ خطة عام 2030، تدعو اللجنة جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى تغطية مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول، وإلى توسيع المجال أمام المنظمات المدنية المجتمع والحوارات الإقليمية.

الاستعراض الشامل لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً

3 - وضعت اللجنة الصيغة النهائية لاستعراضها الشامل المتعدد السنوات لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً. وأكدت أهمية فئة أقل البلدان نمواً ومعايير الإدراج فيها في الفكر الإنمائي الحالي الذي تمثله، في جملة أمور، خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأكدت أيضاً تعريف أقل البلدان نمواً بأنها بلدان منخفضة الدخل

تعاني من أشد العوائق الهيكلية وطأة في مجال التنمية المستدامة. وسيظل تحديد أقل البلدان نموا قائما على ثلاثة معايير (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ والدليل القياسي للأصول البشرية؛ والرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي) والقواعد المعمول بها فيما يتعلق بالرفع من القائمة والإدراج فيها. وشددت اللجنة كذلك على أوجه عدم المساواة بين الجنسين وسوء التغذية في الدليل القياسي للأصول البشرية. وبسّطت هيكل الرقم القياسي للضعف البيئي ووسعت نطاق تغطيته لأوجه الضعف البيئي. وستطبق اللجنة المعايير المنقحة في الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا لعام 2021. وسلّطت الضوء على أهمية تقاسم البيانات مع البلدان التي يُنظر في رفعها من القائمة قبل إجراء الاستعراض.

4 - وحسنت اللجنة إطار الرفع من القائمة بإدخال مجموعة من المؤشرات التكميلية التي تستخدمها قبل تقديم توصيات قطرية. وستقوم أيضا بإدراج بيان عن طول الفترة التحضيرية في توصياتها المتعلقة بالرفع من القائمة، وبتعزيز الوصف السردي المتعلق بحيثيات الرفع من القائمة بإدراج اقتراحات بشأن الأولويات ونوع الدعم اللازم لكفالة سلاسة العملية الانتقالية. ويتضمن الفصل الرابع من التقرير مزيدا من التفاصيل عن نتيجة استعراض المعايير.

رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت أسماؤها بالفعل منها

5 - رصدت اللجنة الحالة الإنمائية لخمسة بلدان جارٍ رفع أسمائها من القائمة، هي أنغولا، وبوتان، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، وبلد رُفِعَ اسمه من القائمة هو غينيا الاستوائية. غير أنه نظرا لعدم تلقي أي تقرير من البلدان، لم تتمكن اللجنة من إدراج الآراء القطرية. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة تأكيد الأهمية الحاسمة لتقديم البلدان تقاريرها إلى اللجنة في المستقبل.

6 - ولا تواجه غينيا الاستوائية، على ما يبدو، خطر النكوص إلى فئة أقل البلدان نموا. بيد أن اللجنة أعربت عن قلقها إزاء انخفاض مستوى الدخل، وارتفاع عدم المساواة، وانخفاض مستوى الأصول البشرية، ومحدودية التنوع.

7 - وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء انخفاض الدخل واستمرار عدم المساواة وتركز الصادرات في أنغولا. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن الأصول البشرية والضعف الاقتصادي لا يزالان دون العتبات التي أوصت بها اللجنة. وأقرت اللجنة أيضا بالجهود المبذولة مؤخرا في أنغولا لتنويع الاقتصاد والاستثمار في الأصول البشرية وأعربت عن دعمها الشديد لتلك الجهود، وستقوم برصد التقدم المحرز في أنغولا عن كثب خلال العام المقبل.

8 - وأبرزت اللجنة الحاجة إلى تحسين فعالية رصد البلدان الجاري رفع اسمها من القائمة والبلدان التي رفعت أسماؤها بالفعل منها. وستضع اقتراحا لإصلاح آلية الرصد كمساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسماؤها من هذه القائمة والتي رفعت أسماؤها بالفعل منها

9 - تدعو اللجنة أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسماؤها من القائمة أو التي يقترح موعد رفع أسماؤها منها، وشركائها الإنمائيين والتجاربيين، بالإضافة إلى كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، إلى مواصلة التنفيذ التجريبي للتوصيات الواردة في الفصل السابع من تقرير اللجنة لعام 2019 (E/2019/33)، بشأن تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة والجاري رفع أسماؤها من تلك القائمة. وستواصل اللجنة استعراض تنفيذ هذه التوصيات والعمليات ذات الصلة، وقد تدرج مقترحات لزيادة تحسين عملية رفع الأسماء من القائمة في تقريرها لعام 2021.

10 - وأعربت اللجنة، في عملها المتعلق بتحسين عملية دعم البلدان الجاري رفع أسماؤها من القائمة، عن تقديرها لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء أقل البلدان نمواً من القائمة، برئاسة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود المنسقة لمساعدة البلدان الجاري رفع أسماؤها من القائمة. بيد أن اللجنة أعربت عن قلقها إزاء العدد الكبير من أنشطة تنمية القدرات التي تنظمها كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية خارج إطار عمل فرقة العمل وجهود التنسيق التي تبذلها. وفي هذا السياق، حثت اللجنة جميع المنظمات على استخدام فرقة العمل كوسيلة لتنسيق أنشطتها المتعلقة بتنمية القدرات المتصلة برفع الأسماء من القائمة، والتعاون فيما بينها حيثما أمكن، وشددت على أهمية أن يكون هذا الدعم مدفوعاً بالطلب.

11 - ونظراً لاستمرار أوجه الضعف الهيكلي المحتملة وأوجه الهشاشة المستمرة التي تعاني منها أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسماؤها من القائمة، فضلاً عن "الانتقال المزدوج" (أي الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والفئات المنخفضة الدخل بحسب تصنيفات مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإنمائية، في الوقت نفسه)، أصبح المسار الانتقالي لأقل البلدان نمواً الجاري رفع اسمها من القائمة أكثر خطورة. وفي هذا السياق، قامت اللجنة، في إطار مناقشتها للشواغل المستمرة للبلدان الجاري رفع أسماؤها من القائمة بشأن فقدان إمكانية الاستفادة من تدابير الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً، بمناقشة التدابير الممكنة للتخفيف من أثر الرفع من القائمة، المبينة في الفصل السادس. وتوصي اللجنة بتحديد أشكال جديدة ومبتكرة من المساعدة للبلدان الجاري رفع أسماؤها من القائمة حيثما أمكن، من أجل المضي في طريق التنمية المستدامة. ويجري حثّ الشركاء في التنمية على أن يكونوا طموحين ومرنين في موقفهم من هذه المبادرات. وترى اللجنة أن زيادة تحديد وتنفيذ هذه التدابير تشكل عنصراً هاماً في إطار معزز لدعم رفع الأسماء من القائمة، وستقدم مقترحاتها كمساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالإدارة أقل البلدان نمواً.

12 - ورحبت اللجنة بعمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التمويل الانتقالي، وتوصي بمواصلة تنقيح الأدوات ذات الصلة لدعم أقل البلدان نمواً في عملية رفع أسماؤها من القائمة. وأثنت اللجنة أيضاً على عملية استعراض سياسات التحول الإنتاجي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تدعم البلدان النامية في بناء القدرات الإنتاجية والمشاركة في الاقتصاد العالمي. وتوصي اللجنة بالاضطلاع بهذه العملية، بناء على الطلب، في بلد من البلدان الأقل نمواً الجاري رفع اسمها من القائمة، بالاشتراك مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية ذات الصلة.

إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا

13 - كررت اللجنة توصيتها بأن يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا موضوع "توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" كإطار تنظيمي لبرنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا للفترة 2021-2030. وسيتمكّن الإطار أقل البلدان نموا من تصميم ما يلزم من إجراءات متكاملة ومتسقة وتأزيرية في مجال السياسات اللازمة للتغلب على القيود والعقبات الملزمة المستمرة التي تواجهها. وسيتيح أيضا تحقيق مواءمة مجدية مع خطة عام 2030، والاستجابة للتكوين الجغرافي المتغير لفئة أقل البلدان نموا، وإنشاء آلية فعالة للرصد والاستعراض. ويقدم الفصل السابع من هذا التقرير مزيدا من التفاصيل كما يعرض الأساس المنطقي لهذا المقترح.

الفصل الثاني

العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

عدم المساواة وتغير المناخ يؤخران إنجاز خطة عام 2030

14 - مع دخول عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة حيز التنفيذ بالفعل، هناك حاجة ماسة إلى الإقرار بعدم تجاوز تحديين من التحديات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - وهما عدم المساواة وتغير المناخ، لا بل تفاقمهما، وإلى اتخاذ إجراءات بهذا الشأن. وتتزايد أوجه عدم المساواة في الدخل والأبعاد الأخرى المتعددة للرفاه - بما في ذلك في الأمن الوظيفي والتعرض للعنف والجريمة. وعلاوة على ذلك، فإن أوجه التقدم السريع الجاري في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار يمكن أن تؤدي، إذا لم تتوفر الأطر السياساتية الملائمة، إلى زيادة تأخر الفئات الضعيفة عن الركب بدلا من أن تكون أدوات لتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن وفرة الأدلة العلمية على الإمكانات الكارثية لتغير المناخ تتناقض تناقضا شديدا مع ضعف الاستجابة العالمية. كما أن الفشل في معالجة مشكلتي انعدام المساواة وتغير المناخ اللتين تعزز إحداهما الأخرى يهدد بعكس مسار أوجه التقدم غير الكافي أصلا التي تحققت في خطة عام 2030، ولا سيما التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب.

15 - وعدم المساواة يولد عدم المساواة ويعوق تنفيذ خطة عام 2030 بطرق عديدة. وعلى النحو الموثق في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، فإن تزايد أوجه عدم المساواة يعوق النمو الاقتصادي ويجعله أكثر هشاشة، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية⁽¹⁾. وعلى نحو ما أعرب عنه في التقرير ومن جانب اللجنة في عامي 2018 و 2019⁽²⁾، فإن أوجه عدم المساواة في التنمية تديمها أوجه عدم المساواة في هياكل صنع القرار، مما يزيد من صعوبة إحراز تقدم في المجالات ذات الأهمية الوطنية والعالمية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، أدى الاستبعاد والانقسامات الداخلية إلى انعدام الاستقرار السياسي وحدثت أزمات في الحكم الوطني في العديد من البلدان وإلى انتكاسة واضحة في مجال تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

16 - وتؤدي أوجه القصور في طريقة تقييم مخاطر تغير المناخ إلى التقليل بشكل كبير من شدته وأثره على انعدام المساواة على حد سواء. وكثيرا ما تتغاضى الأوساط السياسية عن حقيقة أن المخاطر المتأصلة في تغير المناخ لا تكمن فقط في زيادة تواتر وشدة الأحداث الكارثية، بل أيضا في الآثار التراكمية الطويلة الأجل المترتبة على الغذاء والوقود والمياه والصحة العامة. ومن الصعب تحديد هذه المخاطر كميًا، ولكنها

(1) الفريق المستقل للعلماء الذي عينه الأمين العام، *Global Sustainable Development Report 2019: The Future is Now*، *Science for Achieving Sustainable Development*، (الأمم المتحدة، نيويورك، 2019).

(2) انظر E/2018/33، الفصل الثاني، و E/2019/33، الفصل الثاني.

بالغة الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفا في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

17 - ولا يمكن التعامل مع انعدام المساواة وتغير المناخ بوصفهما مسألتين على هامش سياسات التنمية المستدامة. فهما في صميم نظم التآزر والمفاضلات التي تشكل أهداف التنمية المستدامة، وعدم اتخاذ إجراءات بشأنهما يعني الانحراف عن المسار الذي حددته خطة عام 2030.

في حين أنه من الضروري اتخاذ إجراءات من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة على جميع المستويات، تقع على عاتق الدول مسؤولية النشر الاستراتيجي لكامل مجموعة الأدوات السياسية من أجل تحفيز وإعادة توجيه الابتكار والاستثمارات نحو التنمية المنصفة والخضراء.

18 - يتطلب الطابع المتعدد الأبعاد لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة على جميع المستويات - المحلية والوطنية والدولية - في التوصل إلى حلول تلائم السياقات، وتلبي احتياجات السكان وتكفل حقوقهم، ولا سيما من هم أكثر تأخرا عن الركب، والاستفادة من التنوع الكامل للمعارف والخبرات القائمة. وفي الواقع، من المشجع أن الحكومات المحلية والوطنية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة قد شاركت في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي بصدد وضع نُهج وممارسات مبتكرة. وبدأت المؤسسات المالية الدولية وعدد من مصارف التنمية المركزية والوطنية تجسّد بشكل أفضل الأهداف ككل في استراتيجياتها وسياساتها. وهناك أيضا تحرك هام وإن كان في بدايته من جانب بعض قطاعات الأعمال في العالم، بما في ذلك بعض أكبر الشركات المتعددة الجنسيات، لإعادة تأطير استراتيجياتها بحيث تتجاوز مهمة تحقيق أقصى قدر من القيمة المضافة لحاملي الأسهم والنتائج القصيرة الأجل. وليس هناك نقص في الدعوات إلى العمل والالتزام والمبادرات الرامية إلى النهوض بتحقيق الأهداف.

19 - ومع ذلك، فإن التدخلات المعزولة لن تجدي نفعاً. فإحداث تحول يتناسب مع حجم التحدي الذي يطرحه انعدام المساواة وتغير المناخ يتطلب إعادة مواءمة السياسات والاستثمارات العامة وترشيدها. وهو يتطلب تسخير تنمية القدرات الإنتاجية، بما في ذلك الصناعة والهياكل الأساسية والعلم والتكنولوجيا والابتكار، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد المنصف والأخضر. وهو يستدعي وضع سياسات أكثر نشاطاً بغية توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية لتشمل الجميع، الأمر الذي يتطلب إيرادات ضريبية كافية وموارد أخرى من القطاع العام لتمويلها. ويستدعي أيضا وضع سياسات متماسكة في مجال الصناعة والهياكل الأساسية لا تأخذ العوامل الاجتماعية والبيئية في الاعتبار فحسب، بل تجعلها أيضا أهدافا مركزية. ويمكن للإرادة السياسية والنشر الاستراتيجي لترسانة كاملة من الأدوات السياسية، بما في ذلك الاستثمار العام وتمويل التنمية، أن يحوّل تحديات تحقيق الأهداف إلى فرص إيجابية للاستثمار والعمالة في القطاعين العام والخاص. ويجب إشراك المواطنين وفئات المجتمع المدني وقطاع الأعمال في تحديد الأهداف والمسارات التي يتعين اتخاذها وضمان الانتقال العادل.

20 - وفي الأجل القصير إلى المتوسط، ينبغي أن يشمل وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المنصفة والخضراء إعطاء الأولوية للاستثمار العام الذي يهيئ وظائف لائقة ومنتجة على أساس منصف ويعالج مسألة تغير المناخ على حد سواء؛ وتطوير ونشر تكنولوجيا شاملة تركز على احتياجات الفئات الضعيفة وتساعد على التخفيف من الشواغل المتعلقة بتنامي الفجوة التكنولوجية؛ وخططا لتسعير الكربون إلى جانب

أدوات سياساتية تكميلية مناسبة من أجل ضمان تحقيق نتائج منصفة وفعالة؛ ومخططات تأمين مشتركة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالطاقة المتجددة والهياكل الأساسية القادرة على التكيف مع تغير المناخ عند الاقتضاء؛ وتقييمات شاملة للمخاطر التراكمية والمتعددة الأبعاد المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات السكانية ضعفاً.

21 - ومن شروط نجاح الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي لانعدام المساواة وتغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجود نظام قوي وداعم متعدد الأطراف.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على تحديات عدم المساواة وتغير المناخ يتطلب تعددية أطراف جديدة

22 - يواجه النظام المتعدد الأطراف خطراً في وقت يحتاج فيه على وجه الاستعجال إلى الإصلاح وإعادة التنشيط من أجل تعزيز خطة عام 2030. ومع اقتراب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، ينبغي أن تجدد الدول الأعضاء التزامها بالقواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف وأن تشارك في إصلاحها من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة وضمان انتقال عالمي نحو التنمية المنصفة والمستدامة.

23 - وتوصي اللجنة بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم فني من شبكته الواسعة من الهيئات الفرعية، بتعزيز التحول الضروري والعاجل للنظام المتعدد الأطراف، بما يجعله قادراً على الوفاء بغرض تمكين البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تحدد العملية القواعد التي تحول دون تحقيق الأهداف والتصدي العالمي لتغير المناخ وانعدام المساواة وأن تضع خريطة طريق لمعالجتها. وتوفر تجربة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التي أفضت إلى وضع خطة عام 2030 نموذجاً لعملية مفتوحة تعطي صوتاً للمجتمع المدني والأعمال التجارية والدول على جميع مستويات التنمية.

24 - وفي هذا السياق، وإذ تسلم اللجنة بأن وضع الحلول للتحديات المتمثلة في تعددية الأطراف كانت موضوع بحوث ومناقشات ومبادرات في جميع أنحاء العالم، فإنها توافق على خمسة مبادئ لتوجيه عملية تصميم تعددية أطراف جديدة، تمت صياغتها من خلال سلسلة من المشاورات الأخيرة التي شاركت فيها مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة من الأوساط العالمية المعنية بالسياسات والدعوة والبحوث⁽³⁾:

(أ) ينبغي أن تكون القواعد العالمية مدروسة من أجل تحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والرخاء المشترك والاستدامة البيئية، وأن تتوافر لها الحماية من سيطرة أقوى الجهات الفاعلة عليها؛

(3) قاد المشاورات التي أفضت إلى هذه المبادئ، المشار إليها باسم "مبادئ جنيف"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز السياسات الإنمائية العالمية في جامعة بوسطن. وترد النتائج في وثيقة كيفن غالاجر وريتشارد كوزول رايت، "A new multilateralism for shared prosperity – Geneva Principles for a Global Green New Deal" (متاحة على الرابط التالي: www.bu.edu/gdp/files/2019/04/A-New-Multilateralism-GDPC_UNCTAD.pdf).

- (ب) تتقاسم الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة في نظام متعدد الأطراف أنشئ للنهوض بالمنافع العامة العالمية وحماية المشاعات العالمية؛
- (ج) ينبغي أن يُكرس في القواعد العالمية حق الدول في هامش سياساتي لمتابعة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- (د) ينبغي أن تكون الأنظمة العالمية مصممة لكل من تعزيز التقسيم الدولي الدينامي للعمل ولمنع الأعمال الاقتصادية الانفرادية المدمرة التي تحول دون تحقيق الدول الأخرى للأهداف المشتركة؛
- (هـ) يجب أن تكون المؤسسات العامة العالمية مسؤولة أمام جميع أعضائها، ومنفتحة على مجموعة متنوعة من وجهات النظر، ومدركة للأصوات الجديدة، ومتسمة بنظم متوازنة لتسوية المنازعات.
- 25 - وفيما يلي القضايا التي تحتاج إلى إصلاح عاجل:
- (أ) القواعد التي تحد من قدرة البلدان على تنفيذ نظم ضريبية تصاعدية، وتعبئة الموارد المالية، وإدارة تدفقات رؤوس المال الدولية، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛
- (ب) الأحكام الواردة في اتفاقات التجارة والاستثمار العالمية والإقليمية والثنائية التي تحد من قدرة البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، على اعتماد سياسات لتنمية قدراتها وصناعاتها الإنتاجية بطريقة تمكنها من المضي قدماً نحو التنمية المنصفة والمستدامة؛
- (ج) قواعد حقوق الملكية الفكرية التي تحد من إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتصلة بالسلع الأساسية أو تزيد من تكلفتها، بما في ذلك الأدوية والمدخلات اللازمة لصغار المزارعين؛
- (د) التجزؤ الحالي الذي تتسم به تعددية الأطراف البيئية، بما في ذلك هيكل تغير المناخ، الذي يتنافى مع أوجه الترابط بين المشاكل البيئية العالمية. وينبغي ألا تُنقل البيئة إلى مرتبة ثانوية في النظام المتعدد الأطراف؛
- (هـ) ترتيبات الإدارة التي لا تضمن التمثيل الكافي للبلدان النامية في المؤسسات الدولية.

الفصل الثالث

الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

26 - منذ عام 2018، أجرت اللجنة استعراضا سنويا للاستعراضات الوطنية الطوعية. وتشكل الاستعراضات الوطنية الطوعية ابتكارا هاما وقد أصبحت أداة مركزية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030. ويستند إطار الاستعراض الوطني الطوعي إلى عملية طوعية تقودها البلدان تهدف إلى تتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأن تكون منفتحة وتشاركية بالنسبة للجهات صاحبة المصلحة؛ وأن تركز على الناس، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الإنسان والناس الأشد تخلفا عن الركب؛ وأن تتخذ منظورا طويل الأجل؛ وأن تكون صارمة ومرتكزة على الأدلة. وتتألف آلية الاستعراض الوطني الطوعي الشاملة من عمليات التشاور الوطنية، والاجتماعات الإقليمية، والرسائل الرئيسية التي تلخص النتائج الرئيسية التي تتوصل إليها البلدان، وعرض التقرير في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فضلا عن مختبرات الاستعراض الوطني الطوعي. ولا تشكل الاستعراضات الوطنية الطوعية من حيث المفهوم آلية للمساءلة فيما بين الدول؛ بل يتمثل الهدف منها في تعزيز المساءلة أمام المواطنين وتيسير تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة.

27 - وتمشيا مع الطابع المتكامل لخطة عام 2030 وبغية كفالة الاستمرارية مع تحليلاتها السابقة للاستعراضات الوطنية الطوعية، حلت اللجنة انعكاس مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب والإبلاغ عن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالشراكات العالمية ووسائل التنفيذ. وفيما يتعلق بتحليل 46 استعراضا وطنيا طوعيا قُدمت في تموز/يوليه 2018، أُدرجت جوانب إضافية (الهدف 4 المتعلق بالتعليم الجيد) واستعراض شامل لتغطية أهداف التنمية المستدامة في الاستعراضات الوطنية الطوعية من أجل استكمال مجال التركيز هذا⁽⁴⁾.

28 - وخلصت اللجنة إلى أن معظم التقارير تعترف بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، ولكن البلدان ما زالت في كثير من الأحيان تتسم بالغموض فيما يتعلق بكيفية تنفيذه عمليا. وعلاوة على ذلك، فإن تركيز خطة عام 2030 على الفئات الأشد تخلفا عن الركب لا يتجلى في كثير من الأحيان في ما يرد في الاستعراضات الوطنية الطوعية من إشارات إلى الاستراتيجيات المرتبطة بعدم ترك أحد خلف الركب. وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، تشير فكرة "الأشد تخلفا عن الركب" في معظم الأحيان إلى بلدان أخرى (عادة إلى أقل البلدان نموا) بدلا من الفئات الموجودة داخل بلدانها. ومن بين الفئات المعترف بأنها معرضة لخطر التخلف عن الركب، لا تزال الأقليات مثل السكان الأصليين والجماعات العرقية والإثنية والدينية تحظى باهتمام أقل من الفئات المتعارف عليها مثل النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

29 - وعلاوة على ذلك، فإن المخاطر المتمثلة في إمكانية "دفع" الفئات "خلف الركب" نتيجة للسياسات الإنمائية المضللة تنعكس بشكل أكثر محدودية في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وترتبط معظم البلدان مسألة عدم ترك أحد خلف الركب بالحماية الاجتماعية فقط، مما قد يشير إلى أنها لم تنعكس بعد في الاستراتيجيات في مجالات حاسمة أخرى من قبيل استراتيجيات سياسات الاقتصاد الكلي أو السياسات

(4) للاطلاع على تفاصيل التحليل، انظر القسم المخصص في الموقع الشبكي للجنة السياسات الإنمائية

(www.un.org/development/desa/dpad/voluntary-national-reviews.html).

المتعلقة بالتكنولوجيا. ويبرز ذلك الحاجة إلى استراتيجيات أوسع نطاقاً وأكثر إحكاماً لضمان تحقيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

30 - وأظهر التحليل النوعي للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالشراكات العالمية ووسائل التنفيذ أنه في حين قُدمت تقارير عنه في جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية تقريبا، فإن الإشارة إليه كثيرا ما تكون عامة ولا تتناول دائما أهدافا أو مؤشرات محددة. وبالكاد يذكر أي بلد أهدافا معينة مثل الهامش السياساتي والقيادة (الغاية 17-15) أو نظم تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا (الغاية 17-5)، مما يجعلها أهدافا "يتيمة" تقريبا.

31 - وتناقش معظم البلدان، في تقاريرها عن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، مسائل الحصول على التعليم ونوعية التعليم على حد سواء. ومع ذلك، هناك اختلافات واسعة بين البلدان فيما يتعلق بالتركيز والأمثلة الملموسة. ويؤكد ذلك الإمكانيات التي تتطوي عليها الاستعراضات الوطنية الطوعية بوصفها مدخلا للتعلم المشترك فيما بين البلدان.

32 - وتبين مقارنة الاهتمام الذي يولى لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الاستعراضات الوطنية الطوعية باستخدام التعلم الآلي أن الهدف 17 يحظى بأكثر قدر من الاهتمام، الأمر الذي قد لا يعكس اتساع نطاق الهدف 17 فحسب، بل أيضا اعتبار البلدان أن الشراكة العالمية تكتسي أهمية محورية لخطة عام 2030. والمثير للقلق أن الهدف 10 المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة يحظى بأقل قدر من الاهتمام.

33 - وتعرب اللجنة عن التفاؤل لأن نتائج تحليلاتها المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى والأحداث ذات الصلة قوبلت باهتمام كبير من جانب الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. فهي لم تثر الخطاب العالمي المتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية فحسب، بل أبرزت أهمية اللجنة بشكل كبير في هذا المحفل المركزي المعني بالتنمية المستدامة.

34 - وستواصل اللجنة تحليلها للاستعراضات الوطنية الطوعية تمشيا مع المنهجية التي وضعتها لتحقيق هذا الهدف. وبالنسبة لتحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2019، سيتواصل التركيز على عدم ترك أحد خلف الركب وعلى الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوخى إجراء تحليل لكيفية تمثيل القضايا الجنسانية وأوجه عدم المساواة في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

الفصل الرابع

استعراض شامل لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً

35 - تستعرض اللجنة كل ثلاث سنوات قائمة أقل البلدان نمواً وتوصي بالبلدان التي ينبغي أن تُضاف أسماؤها إلى القائمة أو ترفع منها. وقد وضعت اللجنة معايير لاستخدامها كأساس لتوصياتها ووضعت كذلك مجموعة من الإجراءات لتطبيقها. وهي تستعرض بانتظام المعايير كي تراعي فيها تطور التفكير الإنمائي والتغيرات في توافر البيانات. وفي استعراض منتصف المدة في عام 2016 لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، كلفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للجنة بإجراء استعراض شامل لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً. ولذلك اعتمدت اللجنة برنامج استعراض متعدد السنوات للفترة 2017-2020، اختتمته في الجلسة العامة للجنة لعام 2020. وأكدت اللجنة من جديد استنتاجاتها السابقة بشأن أهمية فئة أقل البلدان نمواً في السياق الإنمائي الحالي، وتعريف أقل البلدان نمواً بأنها بلدان منخفضة الدخل تعاني من أشد العوائق الهيكلية وطأة في مجال التنمية المستدامة، وكذلك إطار المعايير العامة. ومع مراعاة جميع جوانب سياق التنمية الدولية الآخذ في التطور، بما في ذلك الخطط ذات الصلة، على النحو المطلوب في استعراض منتصف المدة، أدخلت اللجنة تنقيحات على المعايير الثلاثة وتطبيقاتها على النحو المبين أدناه⁽⁵⁾.

ألف - معيار الدخل

36 - أكدت اللجنة أن معيار الدخل يُقاس بمتوسط الثلاث سنوات لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي يُحسب بدولارات الولايات المتحدة، باستخدام عوامل التحويل القائمة على منهجية أطلس البنك الدولي. وهي ترى أن معدلات تعادل القوة الشرائية ليست مناسبة (حتى الآن) لتحديد أقل البلدان نمواً، لأن مختلف جولات برنامج المقارنات الدولية التي تحدد هذه المعدلات يمكن أن تؤدي إلى تقلبات حادة في إجمالي الدخل القومي المبلغ عنه مع مرور الوقت. غير أن اللجنة ستواصل رصد عمل البرنامج وفحص أوجه التباين بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المحسوب باستخدام معدلات التحويل القائمة على نظام أطلس من جهة ومعدلات تعادل القوة الشرائية من الجهة الثانية، قبل أن تصدر توصية برفع أسماء البلدان من القائمة.

باء - الدليل القياسي للأصول البشرية

37 - سيُنقح الدليل القياسي للأصول البشرية بالاستعاضة عن مؤشر انتشار نقص التغذية بمؤشر انتشار النقرم وفقاً لما يُبلغ به في تقديرات سوء التغذية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي التي تُعدُّ من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من العمليات. فالمؤشر الجديد ملائم أكثر لقياس سوء التغذية كعائق إنمائي، في حين أن انتشار نقص التغذية يشكل مؤشراً على مدى توافر الأغذية.

(5) انظر أيضاً تقرير اللجنة E/2017/33 و E/2019/33 للاطلاع على استنتاجات سابقة بشأن تنفيذ برنامج العمل وموقع اللجنة الشبكي للاطلاع على مزيد من التفاصيل والتفسيرات.

38 - وأكدت اللجنة استخدام معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كمؤشر على الحالة الصحية العامة للبلد، واستخدام نسبة وفيات الأمومة كمؤشر لا يعكس فقط المخاطر المحددة المرتبطة بالحمل، إنما يعكس كذلك معوقات التنمية الأوسع نطاقاً مثل سوء النظم الصحية وعدم المساواة بين الجنسين.

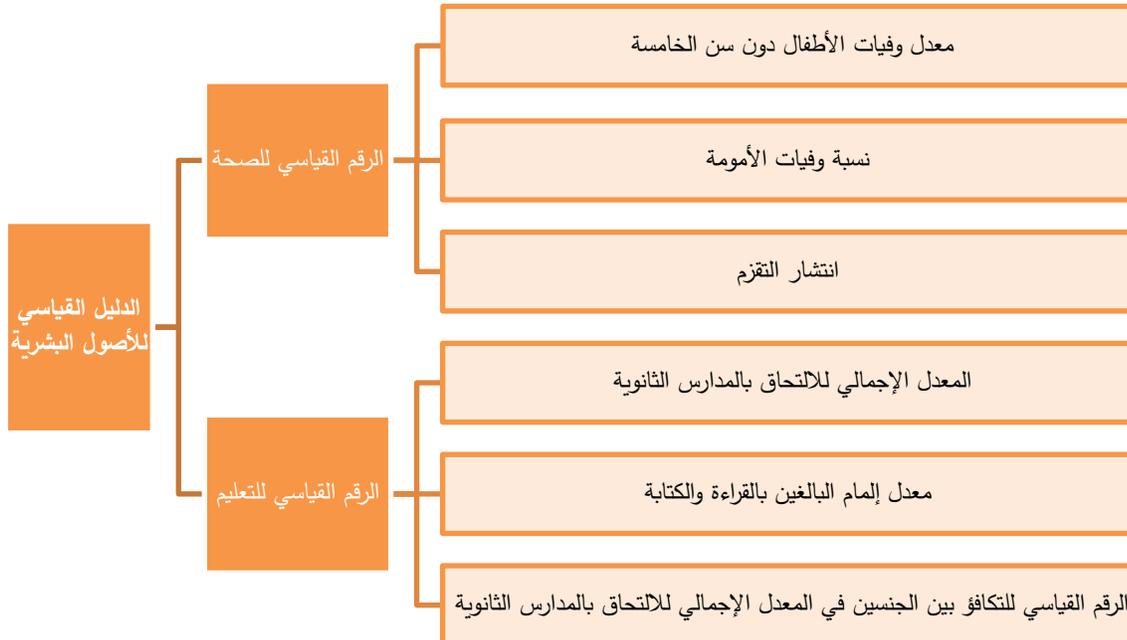
39 - وفي مجال التعليم، أكد الاستعراض استخدام المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية كمقياس لوصول السكان إلى المستوى المهاري الذي يُعدُّ ضرورياً لإحراز تقدم إنمائي كبير. وتم تأكيد استخدام معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة كمقياس للقاعدة المتاحة لتوسيع الموارد البشرية المدربة والماهرة. ولاحظت اللجنة نقص توافر البيانات التي تتعلق بالمؤشرات الرسمية المستخدمة في رصد الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتوفير التعليم الجيد والتي من شأنها أن تُحسِّنَ قياس مؤشرات التعليم التي يتضمنها الدليل القياسي للأصول البشرية، وأعربت اللجنة في الوقت نفسه عن تقديرها لزيادة توافر التقديرات المتعلقة بمعدل معرفة القراءة والكتابة التي تُعدها اليونسكو.

40 - ومن أجل معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في التعليم، ولا سيما التمييز ضد الفتيات، الذي يشكل عقبة هيكلية أمام التنمية في العديد من أقل البلدان نمواً، أضافت اللجنة الرقم القياسي للتكافؤ بين الجنسين في المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية إلى الدليل القياسي للأصول البشرية. وسيُستعاض عن هذا المؤشر بمؤشر يقيس التكافؤ في إتمام الدراسة الثانوية أو يقيس الكفاءة في هذه الدراسة، وهذا هو الأفضل، وذلك بمجرد توافر البيانات الكافية لإعداد مثل هذا المؤشر.

41 - وتُحوَّل المؤشرات إلى أرقام قياسية باستخدام المنهجيات المعمول بها بوزن متساو. ويتألف الدليل القياسي المنقَّح للأصول البشرية من العناصر الواردة في الشكل التالي.

الشكل الأول

الدليل القياسي المنقَّح للأصول البشرية



جيم - الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي

42 - سيتغير اسم الرقم القياسي للضعف الاقتصادي ليصبح "الرقم القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي"، لأن الاسم الحالي مضلل. ولأغراض الاستمرارية، سيُحتفظ بالمختصر نفسه باللغة الإنكليزية (EVI). ويتكون الرقم القياسي المنقح من رقمين قياسييين فرعيين، أحدهما يتعلق بالضعف الاقتصادي والآخر يتعلق بالضعف البيئي. ويتضمن كل منهما أربعة مؤشرات، مما يبقي على العدد الإجمالي للمؤشرات التي يتألف منها الرقم القياسي دون تغيير. ومن أجل التبسيط، ستُلغى الأرقام القياسية الفرعية كلها وسيكون لجميع المؤشرات وزن متساو. وستُلغى المؤشر المتعلق بحجم السكان، لأن صغر الحجم لا يقيس مباشرة الضعف الاقتصادي أو البيئي. وتنعكس في بعض المؤشرات المتبقية مواطن ضعف محددة ترتبط بحجم السكان أو تتفاقم بسببه.

43 - وفيما يتعلق بالرقم القياسي الفرعي للضعف الاقتصادي، أكدت اللجنة استخدام حصة الزراعة والحرجة ومصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها مؤشرا هاما وسهل التوافر يعكس افتقار البلدان إلى التحول الهيكلي على نحو يُعرضها لصددمات خارجية.

44 - ولا يزال بُعد المسافة المادية عن الأسواق مصدرا هاما للضعف الاقتصادي. والمنهجية المستخدمة في إعداد مؤشر البُعد عن الأسواق المحسوب على أساس المسافة تعكس التحديات المحددة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الوصول إلى أسواق التصدير من خلال معامل تسوية. ومن أجل أن تنعكس هذه الخاصية بشكل أفضل، ستُعاد تسمية المؤشر بمؤشر بُعد المسافة والافتقار إلى السواحل.

45 - وأكد الاستعراض كذلك أن الرقم القياسي لتركز الصادرات السلعية يعكس التعرض للصددمات في بعض أسواق المنتجات بعينها، على الرغم من أنه، لسوء الحظ، يستبعد الخدمات بسبب غياب البيانات والمنهجيات المناسبة.

46 - وأكد الاستعراض عدم استقرار التصدير كمؤشر على التعرض للصددمات التجارية، حيث أن التباين الشديد في حصائل التصدير عادةً ما يسبب تقلبات في الإنتاج والعمالة وتوافر النقد الأجنبي. وبالنسبة لجولة عام 2021 من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، ستُعدّل المنهجية بحيث يُحسب وزن تقلب حجم الصادرات، المقاس بتذبذبه حول اتجاهه العام، قياسا إلى مستوى الاعتماد على التجارة لآخر ثلاث سنوات (نسبة الصادرات مع الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي). ويعكس هذا التقيح حقيقة أن عدم استقرار التصدير يشكل عقبة أمام البلدان المعتمدة على التجارة. وفي السابق، كان التعرض للصددمات التجارية ينعكس إلى حد ما من خلال مؤشر حجم السكان الذي ألغى الآن والذي كان جزءا من الرقم القياسي للضعف البيئي.

47 - وفي الرقم القياسي الفرعي للضعف البيئي، أكدت اللجنة استخدام حصة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع كمؤشر يعكس آثار الظواهر الساحلية مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف العاتية المرتبطة بتغير المناخ. والصيغة المُحدّثة للمؤشر التي سينشرها مركز المعلومات الدولية لعلوم الأرض في جامعة كولومبيا تُحسّن دقة بيانات الارتفاع عن سطح البحر وتنعكس على نحو أفضل أنماط الاستيطان الفعلية.

48 - ومن أجل توسيع نطاق التغطية لمواطن الضعف البيئي، سيُضاف إلى الرقم القياسي للضعف البيئي مؤشر عن حصة السكان الذين يعيشون في الأراضي الجافة. فالأراضي الجافة ونظمها الإيكولوجية الهشة تتسم بحساسية خاصة تجاه تغير أنماط سقوط الأمطار وتدهور الأراضي الناجم عن تغير المناخ.

ومن المتوقع أن تستمر رقعة الأراضي الجافة في الاتساع، بسبب الاحترار القاري، وهو ما يهدد بتفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي والمائي في المناطق المتضررة. وستحسب أمانة اللجنة المؤشر على أساس تعريف الأراضي الجافة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وباستخدام البيانات المكانية والسكانية والمناخية المتاحة بسهولة وللجمهور.

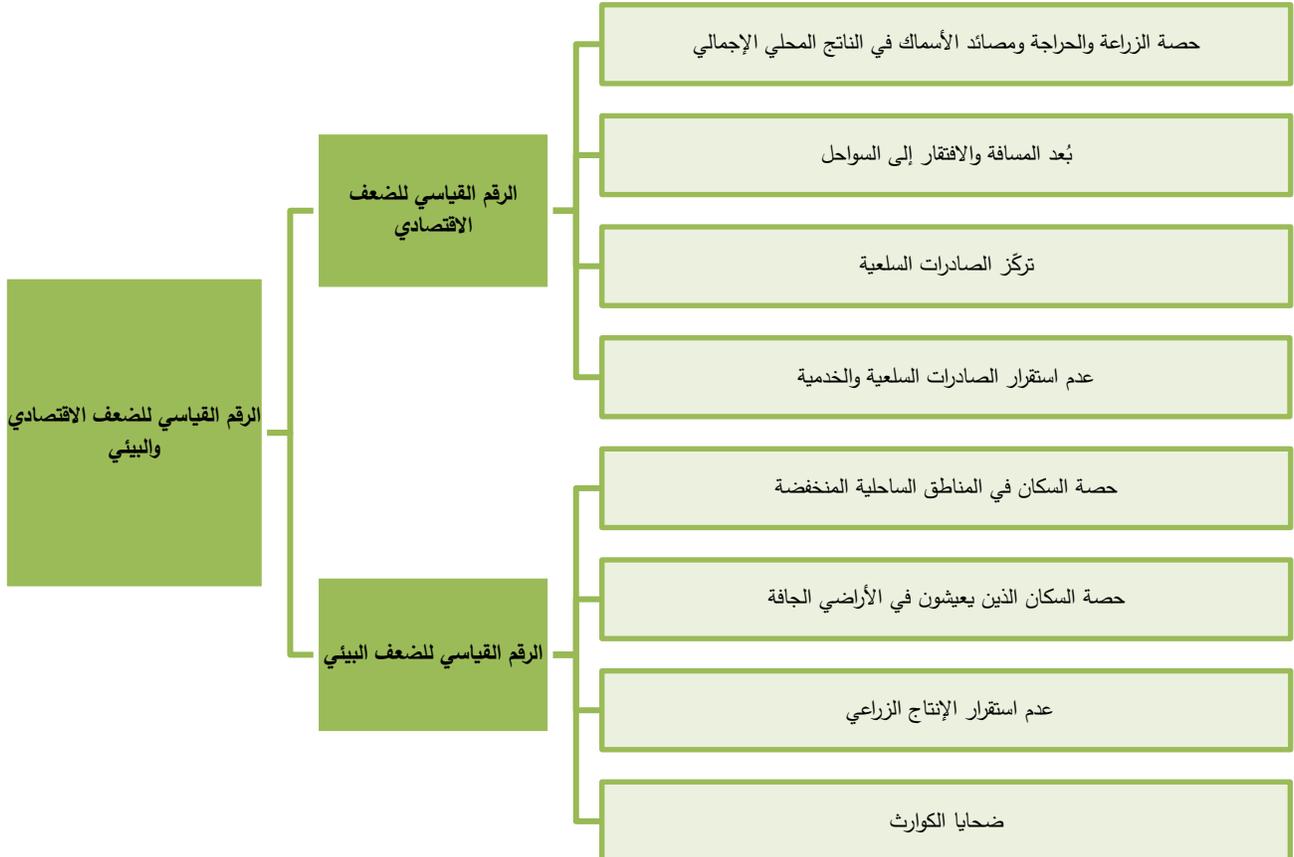
49 - وأكد الاستعراض استخدام عدم استقرار الإنتاج الزراعي كمؤشر على التعرض لآثار الصدمات الطبيعية، بما في ذلك حالات الجفاف والاضطرابات في أنساق سقوط الأمطار.

50 - وأكد الاستعراض أيضا استخدام نسبة السكان الذين قتلوا أو تضرروا في الكوارث كمؤشر على الآثار البشرية للكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية. وسيتغير اسم المؤشر إلى مؤشر ضحايا الكوارث ليطماشى بشكل أفضل مع مصطلحات الأمم المتحدة الموحدة. ووافقت اللجنة على اعتماد مرصد إطار سندي المستخدم في الإبلاغ عن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة كمصدر عند زيادة توافر البيانات بالقدر الكافي.

51 - ومع هذه التغييرات، أصبح الرقم القياسي المنقح للضعف البيئي يتألف من العناصر الواردة في الشكل التالي.

الشكل الثاني

الرقم القياسي المنقح للضعف الاقتصادي والبيئي



دال - تطبيق المعايير

العتبات

52 - في كل جولة من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، تُطبَّق معايير أقل البلدان نمواً على جميع البلدان في المناطق النامية. وعلى الرغم من التتقيحات التي أدخلت على المعايير، لم يتأثر التوزيع العام لمستويات الأرقام القياسية حول العتبات وظل كما هو، بحيث سُنِّطِق في عام 2021 العتبات الحالية للدليل القياسي للأصول البشرية (وهي 60 نقطة وأقل للإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً و 66 نقطة وأكثر للرفع منها) وعتبات الرقم القياسي للضعف البيئي (36 نقطة وأكثر للإدراج في القائمة، 32 نقطة وأكثر للرفع منها). وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ستكون عتبة الإدراج في القائمة بالنسبة لمعيار الدخل هي المتوسط البسيط لعتبات الدخل المنخفض التي حددها البنك الدولي للسنوات 2017-2019. وستكون عتبة الرفع من القائمة أعلى من عتبة الإدراج بنسبة 20 في المائة وتكون عتبة الرفع من القائمة على أساس "الدخل فقط" مساوية لضعف عتبة الرفع من القائمة.

الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً والرفع منها

53 - أكد الاستعراض المبادئ الأساسية التي يستند إليها الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً والرفع منها، بما في ذلك عدم التناظر بين قواعد الإدراج والرفع.

54 - ويلزم أن تستوفي البلدان عتبات الإدراج المقررة للمعايير الثلاثة جميعها في استعراض واحد لكي تصبح مؤهلة للإدراج. وألغت اللجنة الشرط الإضافي المتمثل في أن يقل عدد سكان البلد عن 75 مليون نسمة، من أجل التبسيط. وقبل التوصية بإدراج أي بلد، تستعرض اللجنة معلومات إضافية خاصة به. ويتطلب الإدراج موافقة البلد المعني ويصبح نافذاً بمجرد أن تحيط الجمعية العامة علماً بتوصية اللجنة.

55 - وبالنسبة للرفع من القائمة، يجب على البلد أن يستوفي ليس فقط معياراً واحداً بل معيارين عند عتبة الرفع المقررة في استعراضين متتاليين. والبلدان الشديدة الضعف أو ذات الأصول البشرية المنخفضة جداً لا تكون مؤهلة للرفع من القائمة إلا إذا استوفت المعيارين الآخرين بهامش مرتفع بالقدر الكافي. وبالنسبة لهذه البلدان، تلتزم اللجنة بأن تُدرج في استنتاجاتها بياناً صريحاً يوضح ما إذا كان هذا الشرط قد استُوفي ويوضح كيفية مواجهة التحديات المتبقية.

56 - وعلى سبيل الاستثناء، فإن البلد الذي يتجاوز فيه نصيب الفرد من الدخل، على نحو مستدام، عتبة الرفع من القائمة على أساس معيار "الدخل فقط" يصبح مؤهلاً للرفع من القائمة حتى وإن لم يستوف المعيارين الآخرين. فهذا البلد يُنظر إليه على أنه يمتلك موارد تكفيه لمواجهة تحدياته دون اللجوء إلى تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً. وستطلب اللجنة مستقبلاً أن تتضمن المعلومات الخاصة بالبلد المعني تحليلاً صريحاً للاستدامة قبل أن تصدر توصية بموجب هذا الاستثناء.

معلومات إضافية

57 - قبل أن تصدر اللجنة توصية برفع أي بلد من القائمة، فإنها تنظر في معلومات إضافية وتتشاور مع البلد المعني. وتتوقع اللجنة أن تشهد جودة واتساق تقييمات الأثر الحالية وموجزات مواطن الضعف تحسناً إضافياً باستحداث تقييمات الرفع من القائمة التي تناقش في الفصل السادس.

58 - وقررت اللجنة تعزيز إطار الرفع من القائمة بإدخال مجموعة من مؤشرات الرفع التكميلية. وتصف هذه المؤشرات مواطن الضعف التي لا تعكسها بالكامل معايير أقل البلدان نمواً والعوامل الأخرى ذات الصلة بالرفع من القائمة، مثل أوجه عدم المساواة، والبنية التحتية، والموارد المحلية والخارجية، والنزاع والعنف، والحوكمة، في جملة أمور. وستُجَمَع أمانة اللجنة هذه المؤشرات وتُعدُّ لها أشكالاً بيانية وتُنشرها لكل جولة من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، ابتداء من عام 2021. وسيلزم أن تكون المؤشرات متاحة لمعظم أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية وأن تكون سليمة من الناحية المنهجية. وستوفر هذه المؤشرات للجنة، وللبلدان المعنية كذلك، أداة فحص إضافية لتحديد تحديات التنمية المستدامة التي تواجهها البلدان المؤهلة للرفع من القائمة. وهي تُكَمِّل المعلومات الخاصة بكل بلد الواردة في تقييم الرفع وفي الوثائق ذات الصلة. وإلى جانب التقيحات التي أدخلت على المعايير، فإن المؤشرات التكميلية الجديدة للرفع من القائمة تزيد أيضاً من مواءمة إطار الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الوصف السردي لحيثيات الرفع من القائمة

59 - قررت اللجنة تحسين الوصف السردي المتعلق بحيثيات الرفع من القائمة. وكما ناقشت اللجنة في تقريرها لعام 2019، فإنها ستدرج بيانا يوضح ما إذا كانت الفترة التحضيرية الموحدة البالغة ثلاث سنوات مناسبة للبلد المعني أم أن العوامل الخاصة به تقتضي اعتماد فترة أطول، على ألا تتجاوز خمس سنوات. واستناداً إلى المعلومات المحسنة الخاصة بكل بلد والمؤشرات التكميلية الجديدة للرفع من القائمة، ستقدم اللجنة اقتراحات بشأن الأولويات ونوع الدعم اللازم لكفالة الانتقال السلس. وعموماً، فإن الوصف السردي المتعلق بحيثيات الرفع من القائمة سيسهم في تحويل المناقشة المتعلقة بالرفع من مجرد عملية تصنيف للبلدان إلى مناقشة للكيفية التي يمكن بها للبلد المعني أن يعزز ما تولّد لديه من زخم من أجل أن يحرز تقدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة، بدعم من المجتمع الدولي.

الفصل الخامس

رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعَت أسمائها من القائمة

ألف - مقدمة

60 - اللجنة مكلفة بموجب قرار المجلس 8/2019 وقرار الجمعية العامة 221/67 برصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفِعَت أسمائها من تلك القائمة. ويتضمن هذا التقرير حالات خمسة بلدان جارٍ رفع أسمائها من القائمة، وهي: أنغولا وبوتان وسان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان وفانواتو، فضلاً عن بلد واحد رفع اسمه من القائمة، هو غينيا الاستوائية. ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للجنة على تقارير الرصد المفصلة.

باء - البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة

أنغولا

61 - يعتمد اقتصاد أنغولا اعتماداً كبيراً على قطاع النفط، وقد تأثر نموها الاقتصادي تأثراً كبيراً بانخفاض أسعار النفط وبتراجع إنتاجه على الصعيد الدولي. وقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات الأربع الماضية. ويطرح ارتفاع الديون وعدم استقرار أسعار الصرف والعجز في الحسابات الجارية والعجز المالي تحديات في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

62 - ويُبيّن الجدول أنه بينما يتراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، فإنه يظل أعلى من عتبة الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وما زال مستوى الدليل القياسي للأصول البشرية منخفضاً، رغم تحسنه المطرد خلال السنوات الخمس الماضية. ولا تزال أنغولا ضعيفة، وهو ما يبينه ارتفاع مستوى الرقم القياسي للضعف الاقتصادي. والرقم القياسي للقدرة الإنتاجية في أنغولا منخفض جداً، وهو ما يعود في المقام الأول إلى التنوع المحدود للقطاع الخاص. وهذا الرقم القياسي يضعه ويحتسبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لقياس القدرات الإنتاجية، التي تُعرّف بأنها الموارد الإنتاجية، وقدرات ريادة المشاريع، وروابط الإنتاج التي تحدد معاً قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات، وتمكّنه من تحقيق النمو والتنمية.

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً والرقم القياسي للقدرة الإنتاجية في عام 2020: رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً أو البلدان التي رُفِعَت أسمائها من تلك القائمة

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً

نصيب الفرد من الدخل القومي الرقم القياسي الدليل القياسي الرقم القياسي
الإجمالي (بنولارات الولايات المتحدة) للضعف الاقتصادي للأصول البشرية للقدرة الإنتاجية

	$66.0 \leq$	$32.0 \geq$	$1 \leq 230$	عتبة الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً (استعراض عام 2018)
-	66,0	32,0	1 230	أنغولا
14,0	59,3	37,9	3 496	بوتان
27,8	77,5	35,4	2 941	

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بنولارات الولايات المتحدة)	الرقم القياسي للضعف الاقتصادي	الدليل القياسي للأصول البشرية	الرقم القياسي للقدرات الإنتاجية	
1 717	41,9	90,2	19,9	سان تاومي وبرينسيبي
1 721	50,6	74,4	22,0	جزر سليمان
2 913	45,5	79,9	25,1	فانواتو
8 346	23,9	59,1	17,7	غينيا الاستوائية
1 295	41,0	55,2	17,3	متوسط أقل البلدان نمواً
9 075	31,7	87,8	28,3	متوسط أقل البلدان النامية الأخرى

المصدر: حسابات أمانة لجنة السياسات الإنمائية (المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً) والأونكتاد (الرقم القياسي للقدرات الإنتاجية). تغطي البيانات الفترة الممتدة حتى 19 شباط/فبراير 2020.

63 - وفي عام 2019، استأنفت حكومة أنغولا عملها المتعلق بالاستعداد للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بمساعدة أنشطة التعاون التقني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولم تقدم الحكومة بعد تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطوات الأولية في إعداد استراتيجية للانتقال للسلس.

بوتان

64 - ما فتى اقتصاد بوتان يحرز تقدماً مطرداً، ولا تبدي مؤشرات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك التضخم والحساب الجاري، أي علامة على التراجع. وبعد استهلال سياسة جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، قد يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تسريع توسيع كل من القاعدة الاقتصادية وتوليد فرص العمل وإيرادات النقد الأجنبي وتوليد الدخل.

65 - واستمر النمو السريع في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بوتان، مثله في ذلك مثل مستوى الدليل القياسي للأصول البشرية. وطراً تحسُّ طفيف على الرقم القياسي للضعف البيئي في بوتان منذ عام 2018، لكنه لا يزال أعلى من عتبة الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. ووفقاً للرقم القياسي للقدرات الإنتاجية، تتفوق قدرات البلد الإنتاجية على أقل البلدان نمواً الأخرى في جميع المؤشرات الفرعية تقريباً، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، والمؤسسات، والطاقة، ورأس المال البشري، والقطاع الخاص، والنقل.

66 - وبينما بدأت بوتان أعمالها التحضيرية للانتقال للسلس بدعم من منظومة الأمم المتحدة، فإن البلد لم يقدم تقريراً عن خطواته الأولية في إعداد استراتيجية للانتقال.

سان تاومي وبرينسيبي

67 - نمت سان تاومي وبرينسيبي بمعدل سنوي يتراوح بين 2 و 3 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. وتقتصر صادراتها من البضائع على بعض المنتجات الزراعية، أغلبها موجّه إلى الاتحاد الأوروبي. ويعتمد البلد اعتماداً كبيراً على صادرات الخدمات، ولا سيما السياحة.

- 68 - ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في سان توماس وبرينسيبي، ولا سيما الدليل القياسي للأصول البشرية، أعلى بكثير من عتبي الرفع من القائمة، بينما لا يزال الرقم القياسي للضعف البيئي يشير إلى الضعف الشديد، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى محدودية القاعدة الإنتاجية. كما أن الرقم القياسي للقدرة الإنتاجية يشير إلى أن هذه القدرات تقف عند مستوى متوسط أقل البلدان نمواً، وأنها متأخرة في الكثير من المؤشرات الفرعية، ومنها رأس المال البشري والطاقة والنقل.
- 69 - وفي عام 2019، واستجابة لطلب الحكومة، ساعدت قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً الحكومة في بدء عملها بشأن وضع خريطة طريق لإعداد استراتيجية للانتقال.

جزر سليمان

- 70 - تباطأ اقتصاد جزر سليمان في عام 2019، مع تراجع نشاط قطع الأشجار مقارنةً بالأداء القوي في عام 2018 الذي كان مدفوعاً بقطاعات صيد الأسماك وتجارة الجملة وتجارة التجزئة والنقل.
- 71 - ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية في جزر سليمان أعلى بكثير من عتبي الرفع من القائمة. بيد أن الرقم القياسي للضعف البيئي بالغ الارتفاع بسبب الهيكل الاقتصادي القائم على الموارد الطبيعية، فضلاً عن أوجه الضعف الناجمة عن تغير المناخ. أما الرقم القياسي للقدرة الإنتاجية في البلد، فهو أعلى بقدر طفيف فقط من متوسط أقل البلدان نمواً، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى انخفاض مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحدودية التغير الهيكلي.
- 72 - وفي عام 2019، بدأت الحكومة عملية التحضير لرفع اسمها من القائمة، بمساعدة قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً. وقد تفاوضت الحكومة بالفعل مع الاتحاد الأوروبي بشأن وضع ترتيبات بديلة تتيح الإعفاء من الرسوم الجمركية أو الحصص، وهي ترتيبات من شأنها أن تعوّض سحب العمل بالأفضليات الخاصة بأقل البلدان نمواً.

فانواتو

- 73 - بعد خمس سنوات من إعصار بام الذي ضرب فانواتو محدثاً دماراً كبيراً، أوشكت إعادة البناء على الاكتمال. ولا يزال نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مستقرًا نسبياً، كما أن الميزان الحكومي إيجابي. وكان البناء هو المحرك الرئيسي في السنوات الأخيرة، بينما كان نمو إيرادات السياحة هو الأقوى منذ الإعصار.
- 74 - ويزيد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ضعف عتبة الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. ويرتفع مستوى الدليل القياسي للأصول البشرية ارتفاعاً طفيفاً، بينما يظل مستوى الرقم القياسي للضعف البيئي أعلى بكثير من عتبة الرفع من القائمة. وفي حين أن البلد يبقى شديد الضعف إزاء الخطر المائل دوماً في الأخطار الطبيعية، فقد طرأ تحسن كبير على إطار العمل الوطني للتخطيط لمواجهة الكوارث في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بمستوى الرقم القياسي للقدرة الإنتاجية، فإن فانواتو من بين طليعة مجموعة أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسماؤها من قائمة تلك البلدان، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى مستوياتها العالية في رأس المال البشري، والقطاع الخاص، والمؤسسات، والتغير الهيكلي.

75 - واعتمدت حكومة فانواتو استراتيجية للانتقال السلس في أواخر عام 2019، وهي استراتيجية تتضمن إجراءات محدّدة تكميلية لأقل البلدان نمواً صُنِّقت في إطار الموضوعات الثمانية المحدّدة التالية: (أ) التجارة؛ (ب) تنمية القطاع الخاص والقدرات الإنتاجية؛ (ج) الهياكل الأساسية؛ (د) استقرار الاقتصاد الكلي والمالية؛ (هـ) تعزيز النظم الوطنية، بما في ذلك التخطيط والميزنة والرصد؛ (و) تنسيق المعونة ورصدها؛ (ز) النظم والبيانات الإحصائية؛ (ح) تنمية القدرات المؤسسية وقدرات الموظفين.

جيم - البلدان التي رُفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً

غينيا الاستوائية

76 - تعتمد غينيا الاستوائية اعتماداً كبيراً على قطاع النفط، وهي لا تزال تواجه تحديات خطيرة بسبب تراجع إنتاج الهيدروكربون، الذي فاقمه انخفاض الاستثمار. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسرعة منذ عام 2013، كما أن مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى، مثل الصادرات والاستهلاك والحيز المالي، تكشف أيضاً عن تراجع ثابتة وبطيئة. ولا تزال آفاق انتعاش إنتاج النفط وصادراته، التي يساعد عليها اكتشاف حقول نفط جديدة، غير واضحة.

77 - وعلى الرغم من النمو السلبي في السنوات الأخيرة، لا يزال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى من سبعة أضعاف عتبة الرفع من القائمة. ويتسم التقدم المحرز في تحسين الأصول البشرية بالبطء، في حين أن الرقم القياسي للضعف البيئي أدنى مما كان عليه في البلدان الجاري رفع اسمها من القائمة التي ترصدها اللجنة. وما زالت القدرات الإنتاجية متسقة مع متوسط أقل البلدان نمواً، وهي متأخرة بوجه خاص في عنصر رأس المال البشري والطاقة من بين عناصر الرقم القياسي للقدرات الإنتاجية.

78 - ولم تقدّم غينيا الاستوائية بعد تقريراً عن تنفيذها لاستراتيجية للانتقال السلس منذ رفع اسمها من القائمة في عام 2017.

دال - تحسين آلية الرصد

79 - وجدت اللجنة أن آلية الرصد الحالية غير فعالة، إذ لم ترد من الحكومات أي ردود أو إسهامات وحيث أنه لا توجد متابعة لنتائج الرصد. وستقوم اللجنة بإعداد مقترح ملموس لزيادة تحسين فعالية آلية الرصد كإسهام في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً (انظر أيضاً الفصل السادس). وستستكشف اللجنة أيضاً المزيد من طرائق التشاور مع البلدان المعنية بشأن تقارير الرصد التي تعدّها. وطلبت اللجنة كذلك من أمانتها أن توفّر للبلدان قيد الاستعراض سببلاً لتنمية القدرات ذات الصلة بالرصد.

الفصل السادس

تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رُفِعَت أسماءها منها

80 - أكدت اللجنة من جديد أن القلق يساور الكثير من أقل البلدان نمواً إزاء فقدان تدابير الدعم الدولية بعد رفع أسمائها من القائمة. واستأنفت اللجنة أعمالها المتعلقة بتحسين الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رُفِعَت أسماءها منها. ولئن كان رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً يشكل معلماً رئيسياً في مسيرة التقدم الإنمائي، فإن البلدان التي رُفِعَت أسماءها من تلك القائمة لا تزال تواجه خطر التعرض للصدمات والتحديات الخارجية التي ينبغي مراعاتها بصورة منهجية لكفالة الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً.

تحسين عملية الرفع من القائمة

81 - استعرضت اللجنة التقدم المحرز في تجريب تقييم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً تحضيراً للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المقرّر القيام به في عام 2021 (انظر E/2019/33، الفقرة 64). وتمثل عملية تقييم رفع أسماء البلدان من القائمة صوتاً وتقييماً موحدين للأمم المتحدة بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وترمي هذه العملية إلى الحفاظ على مختلف أوجه القوة والنزاهة لعمليات تقييم الأثر التي تعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وموجزات مواطن الضعف التي يعدها الأونكتاد، مع إدماج إسهامات إضافية من الشركاء الإنمائيين والتجاربيين الرئيسيين ومن كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الوطني والدولي. ويتضمن ذلك البدء مبكراً بإجراء تحليل (بعد وقت قصير من تحديد البلدان التي يتقرر رفع أسمائها من القائمة للمرة الأولى) وتحسين المشاورات القطرية.

82 - ولاحظت اللجنة أن أمانتها نسقت مع المنسق المقيم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن عملها الرامي إلى تعزيز الانتقال السلس، وتحسين تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والتفاعل مع الشركاء الإنمائيين والتجاربيين الرئيسيين. وتمشياً مع هذه الجهود، يعتزم مكتب المنسق المقيم تنظيم اجتماع مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والتجاربيين الثانئين لمناقشة إمكانية رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً والاحتياجات المحددة للبلد من الدعم المستمر. وستعكس مداوات الاجتماع في التقييم الأخير لتجريب رفع اسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من القائمة.

83 - وطلبت اللجنة من أمانتها، بالتعاون مع الأونكتاد والكيانات الأخرى، مواصلة تجريب تقييم رفع اسمي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار من القائمة. وستواصل اللجنة أيضاً استعراض تنفيذ الجوانب الأخرى المتعلقة بالعملية والزامية إلى تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رُفِعَت أسماءها منها.

تدابير دعم البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً

84 - تتزايد أوجه عدم المساواة في بعض البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً، كما تستمر معاناتها من أوجه ضعف في كثير من الحالات. وفي هذا السياق، وتمشياً مع قراري الجمعية العامة 209/59 و 221/67 المتعلقين بالانتقال السلس للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً، أكدت اللجنة

من جديد أهمية تدابير الدعم للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفِعَ اسمها منها، مع مراعاة الحجم الكبير لفئاتها السكانية الضعيفة والصالح المشترك للمجتمع الدولي في تجنب أن يتعرض تقدمها الإنمائي للصدمات وتجنب العراقيل التي قد تواجهه، ومسؤوليته في ذلك الصدد. وشددت اللجنة على أن تكون تدابير الدعم انتقالية ومحكومة بإطار زمني، وألا تنشئ فئة جديدة من البلدان.

85 - وأوصت بإيلاء اهتمام متزايد لإتاحة سبل الحصول على التمويل لكل من البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي رُفِعَت أسماءها من تلك القائمة، ورحبت بإدراج هاتين المجموعتين من البلدان في خارطة الطريق التي وضعها الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بسبب استمرار المعوقات البنوية واختلالات الاقتصاد الكلي التي تواجهها العديد من البلدان الجاري رفع اسمها من تلك القائمة. ويمر العديد من هذه البلدان حالياً بمرحلة "انتقالية مزدوجة" حيث تكون هذه البلدان في سبيلها إلى الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً مع انتقالها في الوقت نفسه إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل، وهذا الانتقال قد يزيد من تكلفة التمويل.

86 - وقررت اللجنة أن تُعد اقتراحاً بشأن حزمة دعم لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً في إطار مساهمتها في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. وحزمة الدعم هذه يمكن أيضاً النظر في اعتمادها في عمليات أخرى ذات صلة، مثل المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية. واستعرضت اللجنة تقارير المعلومات الأساسية المعدّة، ورأت أن بعض العناصر التالية يمكن أن يُدرج في اقتراحها الرامي إلى دعم عملية رفع البلدان من القائمة.

(أ) يمكن للمؤسسات المالية الدولية والجهات الشريكة الأخرى بناء قدرات البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة من أجل الاستعادة من تمويل إنمائي. وينبغي أيضاً تطوير القدرات الوطنية لدى البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والبلدان التي رُفِعَت أسماءها منها، لمواجهة الصدمات القصيرة الأجل، وإدارة التعرض للأسواق المالية أو أسواق السلع الأساسية، والحد من مخاطر الكوارث، والإدارة الفعالة للتدفقات الرسمية الأخرى، والتمويل الخاص، فضلاً عن اعتماد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، من قبيل تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ، والتمويل المختلط والصكوك المختلطة، مثل السندات السيادية والخضراء والسندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي. وينبغي الحرص على ضمان ألا يؤدي تصميم البرامج في تلك البلدان إلى زيادة أوجه عدم المساواة. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية ضمان ألا تعاني القطاعات الاجتماعية من نقص في التمويل بعد رفع البلدان من القائمة بسبب انخفاض التمويل على شكل منح؛

(ب) ينبغي إشراك الجهات المقدمة للخدمات من بلدان الجنوب في المداولات المتعلقة بتدابير دعم البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة، بما في ذلك أيضاً تعزيز الحوار والتعاون وتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن إدارة الرفع من القائمة، ووضع استراتيجيات للانتقال السلس؛

(ج) لاحظت اللجنة أنه، في حين أن دور الأعمال الخيرية الخاصة كان صغيراً نسبياً في البلدان الجاري رفعها من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفِعَت منها، فإن ذلك الدور يمكن أن يكون حاسماً في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم؛

(د) ينبغي اعتبار دعم السياسات وبناء القدرات بهدف تطوير القدرات الإنتاجية، فضلاً عن العلم ونقل التكنولوجيا والابتكار الوطني، جزءاً من دعم رفع البلدان من تلك القائمة؛

(هـ) ينبغي منح إمكانية الحصول على معاملة خاصة وتفضيلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وذلك لمرحلة انتقالية تتعدى تاريخ الرفع من القائمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في مواصلة منح جميع المعاملات التفضيلية التجارية الخاصة بأقل البلدان نموا لفترة انتقالية تتعدى تاريخ الرفع من القائمة؛

(و) ينبغي تحسين رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا أو البلدان التي رفعت أسماؤها منها، بما في ذلك رصد ما يتعلق بظروف الاقتصاد الكلي والتمويل، فضلا عن عدم المساواة والفئات السكانية الضعيفة (انظر أيضا الفصل الخامس).

87 - وفي حين حذرت اللجنة من إنشاء مؤسسات جديدة، فقد لاحظت أن تنفيذ هذا الدعم لعملية الرفع من القائمة قد يتطلب أيضا تحسين الدعم وإعادة تجهيز المرافق والآليات القائمة. وفي هذا السياق، ستنتظر اللجنة فيما إذا كان مفهوم "مرفق معني بدعم عملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا"، على النحو الذي جرى النظر فيه، في تقريرها لعام 2019 (E/2019/33، الفقرة 76)، يمكن أن يشكل إطارا مفيدا للجمع ما بين الجهود القائمة وتعزيزها، وإدماج الخدمات الاستشارية المتصلة بعملية الرفع من القائمة.

88 - وشجعت اللجنة الجهات الفاعلة ذات الصلة على النهوض بالعناصر المذكورة أعلاه لدعم الرفع من القائمة في مختلف المنتديات. وينبغي أن تكون مجموعة أقل البلدان نموا نفسها من الجهات المؤيدة الحاسمة لوضع حزمة دعم لرفعها من القائمة، مما يجعل من الضروري لتلك المجموعة أن تتسق فيما بين مختلف فئاتها في مواقع مثل نيويورك وجنيف وبروكسل ولندن وباريس. كما أن دور الأمين العام ودور فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أقل البلدان نموا من هذه الفئة سيكون لهما أهمية حاسمة في زيادة بلورة تدابير الدعم الملموسة التي تتخذها الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف، والدعوة إلى اتخاذها.

89 - وعلاوة على ذلك، رحبت اللجنة، في مناقشاتها المتعلقة بدعم الرفع من القائمة، بعمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تمويل الانتقال، ولا سيما من أجل تحسين قاعدة المعلومات المتعلقة بالبلدان الأقل نموا الجاري رفع أسمائها من القائمة، وأوصت بمواصلة تنقيح الأدوات ذات الصلة لدعم أقل البلدان نموا في عملية رفعها من تلك الفئة. وأثنت اللجنة أيضا على عملية استعراض سياسات تحويل الإنتاج التي تقوم بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تدعم البلدان النامية في بناء القدرات الإنتاجية والمشاركة في الاقتصاد العالمي. وأوصت اللجنة بأن يُضطلع بهذه العملية، عند الطلب، في بلد من أقل البلدان نموا جارٍ رفع اسمه من القائمة، بالاشتراك مع هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية ذات الصلة.

إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا

90 - سيكون برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا للفترة 2021-2030، المقرر اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في الدوحة في آذار/مارس 2021، ذا أهمية حاسمة في تحسين حياة ملايين البشر في أشد البلدان حرمانا، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي حين أن نجاح برنامج العمل الجديد يتوقف في نهاية المطاف على الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا والجهات الشريكة لها في التنمية، فإن اختيار إطار تنظيمي مناسب هو شرط أساسي لا غنى عنه لإنجاح برنامج العمل.

91 - وكما أُفيد في عام 2019 (انظر E/2019/33)، توصي اللجنة بأن يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا موضوع "توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" بصفته الإطار التنظيمي. وقد وضعت اللجنة هذا الإطار خلال الفترة 2015-2017⁽⁶⁾، استنادا إلى دراسات تحليلية اعتمدت على عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغيره من المنظمات. وقد حُدد التطور المحدود للقدرة الإنتاجية بوصفه سببا جزئيا للتحديات المستمرة التي تواجهها أقل البلدان نموا، بما في ذلك عدم كفاية التقدم المحرز في بناء القدرة على الصمود، وعدم إيجاد فرص عمل لائقة ومنتجة، ومحدودية الارتفاع بمستوى التكنولوجيا. وحددت اللجنة في عملها خمسة مجالات سياساتية ذات أهمية حاسمة لبناء القدرات الإنتاجية. وتشمل تلك المجالات ما يلي: (أ) بناء قدرات الحوكمة في مجال التنمية؛ (ب) خلق أوجه تآزر إيجابية بين النتائج الاجتماعية والقدرات الإنتاجية؛ (ج) إنشاء أطر مواتية وأطر اقتصادية كلية وأطر مالية؛ (د) وضع سياسات صناعية وقطاعية تشجع على الارتفاع بالمستوى التكنولوجي والتحول الهيكلي؛ (هـ) تقديم الدعم الدولي المناسب. وفي ضوء الأهمية المتزايدة لتغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، تقترح اللجنة إدراج السياسات البيئية كركيزة سادسة لإطار السياسات بدلا من إدراجها في إطار السياسات القطاعية. ولا يقتصر البعد البيئي على تغطية المخاطر المناخية وغيرها من المخاطر البيئية على الأنشطة الإنتاجية، ولا سيما الأنشطة التي تؤثر على أضعف الفئات السكانية، بل يشمل أيضا الفرص الناشئة عن إزالة الكربون، وغير ذلك من التحولات في مجال السياسات العالمية الضرورية.

92 - وتتمثل مزايا الإطار المتسق الذي اقترحه برنامج التنمية المستدامة في أنه يبسر اتخاذ إجراءات متكاملة وتأزرية في مجال السياسة العامة شريطة أن تراعي جميع الإجراءات المرتبطة بالإطار كافة الروابط الحاسمة. أما النهج البديلة، مثل وضع قائمة بأولويات غير متصلة، فإنها قد تنطوي على خطر إغفال أوجه التآزر والمفاضلات الحاسمة، حتى وإن أُدرجت القدرة الإنتاجية على سبيل الأولوية. ومن ثم، يمكن أن تسهم هذه البدائل في تحقيق نتائج دون المستوى الأمثل مثل زيادة مستويات التعليم دون توفير فرص عمل للشباب والشابات، أو إقامة بنى تحتية ممولة من الديون موجهة نحو هياكل إنتاج غير مستدام.

(6) انظر، على وجه الخصوص، www.un.org/development/desa/dpad/publication/expanding-productive-capacity-lessons-learned-from-graduating-least-developed-countries/.

93 - ويكفل الإطار المقترح أن يستند برنامج العمل إلى تحليل متين، كما يكتيف السياسات التي نفذتها بنجاح بالفعل أقل البلدان نموًا التي هي في طور الرفع من القائمة أو التي قد رُفعت منها بالفعل. وعلى النحو الذي يتبين من مختلف المسارات المؤدية إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموًا، فإن الإطار المقترح يتسم أيضًا بما يكفي من المرونة بحيث يمكنه أن يعكس عدم التجانس ضمن مجموعة أقل البلدان نموًا، ويجنب في الوقت نفسه المغالطة التي تتطوي عليها فرضية وجود نهج واحد مناسب للجميع. كما أن الصلات بين توسيع القدرة الإنتاجية وخروج أقل البلدان نموًا من تلك الفئة يساهم أيضًا في ضمان الاستمرارية بين برنامج عمل إسطنبول الحالي وبرنامج العمل الجديد، حيث إنه يمكن القول إن وضع مسألة رفع البلدان من فئة أقل البلدان نموًا في صدارة الأولويات السياسية يشكّل أحد الإنجازات الرئيسية للبرنامج الحالي.

94 - وعلاوة على ذلك، فالإطار سيمكّن أقل البلدان نموًا من معالجة المسائل الناشئة الحاسمة. فهو يتيح، على سبيل المثال، مواءمة برنامج العمل مع خطة عام 2030، بسبب الصلات الوثيقة بين توسيع القدرات الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا ما نُفذ ذلك الإطار بنجاح، فإنه يساهم في النهوض بتنمية أشد البلدان ضعفًا، مما يكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب.

95 - ويعكس الإطار أيضًا التكوين الجغرافي المتغير المقبل لفئة أقل البلدان نموًا. وتشكّل الصعوبات في توسيع القدرة الإنتاجية، التي تحد من قدرة أقل البلدان نموًا على الانتعاش بتدابير الدعم الدولي، مثل النفاذ التفضيلي إلى الأسواق الخاص بأقل البلدان نموًا، العامل الرئيسي الذي أدى بمعظم البلدان الأقل نموًا في أفريقيا إلى أن تبرزت عندما أقل صوب الخروج من فئة أقل البلدان مقارنة بما يحرزه أقرانها في آسيا والمحيط الهادئ.

96 - وأخيرًا، سيبسّر الإطار الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، مستفيدًا من المبادرات القائمة لقياس القدرات الإنتاجية التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، من بين جهات أخرى.

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

97 - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ابتغاء المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء مهامه. وفي هذا السياق، ستتناول اللجنة موضوع المجلس لعام 2021. وفي الوقت نفسه، ستواصل اللجنة أيضا بحثها وتحليلها بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية بوصفها إحدى السمات الرئيسية للمناقشات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

98 - وستجري اللجنة استعراضا لقائمة أقل البلدان نموا في عام 2021. وإضافة إلى قياس التقدم الذي تحرزه البلدان مقارنة بالمعايير التي اعتمدها اللجنة في اجتماعها العام لعام 2020، ستستعرض اللجنة تقارير المعلومات الأساسية المعدة للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، وكذلك المعلومات الإضافية التي نوقشت في الفصلين الرابع والسادس، من أجل كل من بنغلاديش، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال، والتشاور مع البلدان المعنية.

99 - ووفقا لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/2013 وقرار الجمعية العامة 221/67، ستقوم اللجنة، لأغراض دورتها في عام 2021، برصد التقدم الإنمائي لكل من غينيا الاستوائية وساموا، اللتين رُفِع اسماهما من فئة أقل البلدان نموا، والبلدان التالية الجاري رفع أسمائهما من تلك الفئة، وهي: أنغولا، وبوتان، وجزر سليمان، وساو تومي وبرينسيبي، وفانواتو (سيتم رصد التقدم الإنمائي لكل من أنغولا وفانواتو، المقرر رفع اسميهما من القائمة في شباط/فبراير 2021 وكانون الأول/ديسمبر 2020، على التوالي، على أنهما بلدان جارٍ رفعهما من القائمة بسبب فترة الرصد).

100 - وستواصل اللجنة أيضا عملها المتصل بدعم البلدان الجاري رفع أسمائهما من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت أسمائهما من القائمة، فضلا عن تقديم مساهمات في برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا للفترة 2021-2030.

الفصل التاسع

تنظيم الدورة

101 - عقدت اللجنة دورتها الثانية والعشرين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2020. وحضر الدورة عشرون عضواً من أعضاء اللجنة (بمن فيهم عضوان عن طريق التداول بالفيديو)، وكذلك مراقبون من عدة منظمات دولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

102 - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الفنية للدورة. وفي أعقاب اجتماع لفريق فرعي عُقد في صبيحة 24 شباط/فبراير، افتتح رئيس اللجنة الدورة، ورحب بالمشاركين. ولاحقاً، أدلى ببيان أمام اللجنة كل من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن الاطلاع على فحوى البيانات على الموقع الشبكي للجنة: www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-plenary-2020/

103 - ويرد جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفق الأول

قائمة بأسماء المشاركين

1 - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

أدريانا عبد النور

ديبابريا بهاتاشاريا

ها - جون تشانغ

ديان إلسون

مارك فلورباي

ساكيكو فوكودا - بار (نائبة الرئيسة)

كيفن غالاغر

أرونابها غوش

غيرترويدا ماريا هارتزنبيرغ

ستيفان كلازن (عن طريق الفيديو)

أمينة ماما

ماريانا مازوكاتو (عن طريق الفيديو)

جاكلين موسييتوا

كيث نورس (المقرر)

خوسيه أنطونيو أوكامبو غافيريا (الرئيس)

ليتيسيا ميرينو بيريز

تافيري تيسفاشييو

كوري أودوفيتشكي

رولف فون دير هوفن

ناتاليا فوشكوففا

2 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية ممثلة في الدورة:

أمانة الكومنولث

مكتب التنسيق الإنمائي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

صندوق النقد الدولي

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- 1 - اجتماع جميع الأفرقة الفرعية لأقل البلدان نموا.
- 2 - الجلسة الافتتاحية.
- 3 - مساهمة لجنة السياسات الإنمائية في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 4 - استعراض عام لأعمال لجنة السياسات الإنمائية بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا، والتحضير للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2021.
- 5 - لمحة عامة عن التقييمات المتعلقة بالبلدان الخمسة التي قد توصي لجنة السياسات الإنمائية برفع أسمائها من القائمة في عام 2021.
- 6 - السياسات الإنمائية وأوجه عدم المساواة الجديدة.
- 7 - تدابير لدعم البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفعت أسمائها منها.
- 8 - الاستعراضات الوطنية الطوعية.
- 9 - رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا أو البلدان التي رُفعت أسمائها منها.
- 10 - مساهمات لجنة السياسات الإنمائية في برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا.
- 11 - اجتماع الأفرقة الفرعية التابعة للجنة السياسات الإنمائية.
- 12 - تأثير لجنة السياسات الإنمائية وخطة عملها وتعليقات الأعضاء.
- 13 - صياغة توصيات ورفع تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 14 - الجلسة الختامية.

